



Socio-Economic Dimensions of Unemployment and Strategies for Addressing It: A Descriptive Study

(صور من مشكلة البطالة وكيفية معالجتها: دراسة وصفية)

Hafshah Marwa Musthafa

Marwa.Musthafa@gmail.com

Kulliyah Muhammad Ghane University of Maduigiri, Nigeria

Abstract: Unemployment is a multidimensional socio-economic problem that manifests in various forms, each driven by distinct causes and requiring specific solutions. This study addresses the problem of identifying the different types of unemployment and the challenges in determining appropriate strategies to mitigate them. The objective of this research is to analyze the classifications of unemployment, explore their underlying causes, and propose suitable approaches for their treatment based on both classical economic theory and complementary perspectives. This research employs a descriptive qualitative method, relying on literature review and analytical interpretation of traditional economic theories alongside expanded categorizations observed by the researcher. The study examines the linguistic and terminological definitions of unemployment, its various types, and practical strategies for addressing it. The findings reveal that understanding the specific type of unemployment is essential for diagnosing its root causes and implementing effective solutions. Traditional classifications alone are insufficient; therefore, integrating complementary categories provides a more comprehensive framework for analysis and intervention. This study contributes to the enrichment of socio-economic discourse by offering a nuanced classification of unemployment and highlighting the importance of context-specific solutions. It also bridges insights from economic theory with broader intellectual perspectives, supporting more effective policy formulation and academic inquiry.

Keywords: Socio-Economic, Unemployment, Strategies

Abstrak: Pengangguran merupakan masalah sosial-ekonomi yang bersifat multidimensional dan memiliki berbagai bentuk, yang masing-masing disebabkan oleh faktor yang berbeda serta memerlukan penanganan yang spesifik. Permasalahan utama dalam penelitian ini adalah kesulitan dalam mengidentifikasi jenis-jenis pengangguran secara tepat sehingga seringkali berdampak pada kurang efektifnya solusi yang diterapkan. Tujuan penelitian ini adalah untuk menganalisis klasifikasi pengangguran, mengkaji faktor-faktor penyebabnya, serta merumuskan upaya penanganan yang sesuai berdasarkan teori ekonomi klasik dan perspektif pelengkap lainnya. Penelitian ini menggunakan metode deskriptif kualitatif dengan pendekatan studi kepustakaan dan analisis terhadap teori-teori ekonomi serta pengembangan klasifikasi yang relevan.

Kajian mencakup pengertian pengangguran secara bahasa dan istilah, jenis-jenis pengangguran, serta strategi penanggulangannya. Hasil penelitian menunjukkan bahwa pemahaman yang tepat terhadap jenis pengangguran sangat penting dalam menentukan akar masalah dan solusi yang efektif. Klasifikasi tradisional perlu dilengkapi dengan pendekatan yang lebih komprehensif agar mampu memberikan gambaran yang lebih utuh. Kontribusi penelitian ini terletak pada pengayaan kajian tentang pengangguran melalui klasifikasi yang lebih luas serta penekanan pada pentingnya solusi yang kontekstual dan tepat sasaran..

Kata Kunci: Sosial Ekonomi, Pengangguran, Strategi

المقدمة

تُعدّ البطالة من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لما لها من آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي والتنمية البشرية. وقد ازدادت حدّة هذه المشكلة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتسارع التغيرات في سوق العمل، مما يستدعي دراستها بعمق من زوايا متعددة، ليس فقط من المنظور الاقتصادي، بل أيضًا من خلال توظيف الرؤى المستمدة من الدراسات الإسلامية بوصفها إطارًا قيمًا ومعرفيًا يسهم في معالجة قضايا المجتمع.

وقد اعتنى العلماء منذ القدم بالدراسات الإسلامية وفنونها بوصفها وسيلة للتفقه في الدين وتوسيع الآفاق العلمية والمعرفية، حتى يمكن القول إن هذه الدراسات قديمة قدم الإسلام نفسه. ومن هذا المنطلق، برز اهتمام الباحثين المعاصرين بإعادة قراءة القضايا الاجتماعية، ومن بينها البطالة، في ضوء هذا التراث العلمي، بهدف إبراز إسهامه في معالجة الإشكالات الراهنة.

وفيما يتعلق بالمفهوم، فإن البطالة تُعرّف لغةً بأنها عدم وجود العمل، أما اصطلاحًا فهي حالة وجود أفراد قادرين على العمل، وباحثين عنه، ولكنهم لا يجدون فرصًا مناسبة تتوافق مع قدراتهم ومهاراتهم. ويستثنى من ذلك غير القادرين على العمل كالأطفال وكبار السن والمرضى، حيث يندرج مفهوم البطالة ضمن فئة القوى العاملة القادرة والراغبة في العمل.

وقد تعددت التعريفات الاصطلاحية للبطالة، ومن أبرزها التعريف الذي تبنته المنظمات الدولية، والذي ينص على أن العاطل هو كل شخص قادر على العمل، راغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكنه لا يجده. كما يشمل هذا المفهوم فئتي الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وأولئك الذين فقدوا وظائفهم لأسباب مختلفة.

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع البطالة من منظور اقتصادي بحث، مركزةً على تحليل أسبابها مثل ضعف النمو الاقتصادي، وعدم التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، والتطور التكنولوجي. كما اهتمت بعض الدراسات بتصنيف أنواع البطالة، كالبطالة الهيكلية والدورية والاحتكاكية، وبيان آثارها على الفرد والمجتمع.

غير أن هذه الدراسات، على أهميتها، غالبًا ما ركزت على الأطر التقليدية للتحليل، دون التوسع في تقديم تصنيفات مكملة أو مقاربات تحليلية أكثر شمولًا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد القيمية والاجتماعية المستمدة من الرؤية الإسلامية. ومن هنا تظهر الفجوة البحثية في الحاجة إلى إعادة تصنيف البطالة بصورة أكثر تفصيلًا، وربطها بسياقاتها الاجتماعية والثقافية.

وتتمثل جدة هذا البحث في سعيه إلى تقديم معالجة وصفية تجمع بين التصنيفات التقليدية للبطالة كما وردت في النظرية الاقتصادية، وبين تصنيفات إضافية يرى الباحث أنها مكملة لها، بما يسهم في تقديم فهم أكثر دقة وتفصيلًا لهذه الظاهرة، ويساعد في اقتراح حلول أكثر ملاءمة لطبيعة كل نوع من أنواع البطالة.

وتكمن أهمية هذا البحث وفوائده في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بمشكلة البطالة، وتقديم إطار تحليلي يمكن أن يستفيد منه الباحثون وصنّاع القرار في وضع سياسات فعّالة لمعالجة هذه المشكلة، فضلًا عن إبراز دور الدراسات الإسلامية في الإسهام في معالجة القضايا المعاصرة، وربط المعرفة النظرية بالواقع الاجتماعي.

المنهج

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الموضوع الذي يهدف إلى وصف ظاهرة البطالة وتحليل أبعادها المختلفة من حيث المفهوم والأنواع والأسباب وسبل المعالجة. وقد تم توظيف هذا المنهج من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالبطالة من المصادر النظرية، ثم تنظيمها وتصنيفها وتحليلها بصورة منهجية، بما يتيح الوصول إلى فهم دقيق وشامل لهذه الظاهرة في سياقها الاقتصادي والاجتماعي. كما اعتمدت الدراسة على أسلوب الدراسة المكتبية (البحث الوثائقي)، حيث تم الرجوع إلى الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة في مجال الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، بالإضافة إلى بعض التقارير الدولية ذات الصلة. وتم تحليل هذه المصادر بهدف المقارنة بين التصنيفات التقليدية للبطالة والتصنيفات المقترحة، واستخلاص النتائج التي تسهم في تقديم رؤية تحليلية متكاملة، تساعد في اقتراح حلول مناسبة لمعالجة مشكلة البطالة.

البحث والمناقشة

أنواع البطالة: البطالة الهيكلية

للبطالة أشكال متعددة، كل منها يرجع لأسباب خاصة، وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة، فمعرفة نوع البطالة مهم جداً إذا لأنه تبعاً لذلك تعرف الأسباب ونتمكن من تشخيص العلاج المناسب لهذه المشكلة في هذه البحث نذكر بعض التقسيمات التقليدية كما وردت في النظرية الاقتصادية كما نذكر بعض الأنواع التي رأيناها مكتملة للأنواع التقليدية ومفصلة لها في بعض الأحيان. إن معرفة هذه الأنواع غير كافية لتحديد السياسة الناجحة مالم نقيم كمياً ووزن كل منها في البطالة الكلية ولا يتأني ذلك إلا باستخدام الأدوات الرسومية والإحصائية الخاصة بتقدير النماذج الاقتصادية القياسية.

تقسم البطالة تقليدياً إلى ثلاثة أنواع وهي الهيكلية، أو الاحتكاكية أو الدورية، فالبطالة الهيكلية تتمثل في الأفراد الذين يكونون بين الوظائف أو الذين يدخلون لأول مرة سوق العمل أو سبق لهم أن عملوا عند توازن السوق تتساوى كمية العمل المطلوبة وكمية العمل المعروضة ويكون السوق في حالة العمالة الكاملة ويعني ذلك عدم وجود أي بطالة غير أن هذا الإستنتاج لا يعد صحيحاً تماماً فحتى عند التوازن تظهر هناك بعض البطالة الاحتكاكية، لأن بعض الأفراد سيكونون بعض الوظائف وتظهر البطالة الاحتكاكية نتيجة لحركة اسواق العمل وتعني بذلك ترفقات الأفراد المستمرة من إلى وداخل سوق الشغل نتيجة لتغيرات التي تطرأ على النشاط والمتغيرات الإقتصادية وفي نفس الوقت عدم تدفق المعلومات بالصورة المثلى.

تسمى هذه أنواع من البطالة بالبطالة الهيكلية لأنها ترتبط بحصول تغير أساسي في الهيكل الصناعي أي البنية الصناعية وتظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الإقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو وسائل للإنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة.

وتتدهور هذه الصناعات لظروف ما، مما سبق نستنتج أن البطالة الهيكلية + تتفرع إلى نوعين : بطالة العمال الذين كانوا يعملون في الصناعات أو المجالات التي انكمش نشاطها كإستخراج الفحم، انخفاض المبيعات لنوعية معينة من السيارات وافتقارهم للمهارات التي تؤهلهم للعمل في المجالات المستحدثة. ثانياً، إحلال العمال الأكثر كفاءة محل العمال الأقل مهارة وتحدث هذه الظاهرة بشكل خاص إذا كان رأس المال المتاح أقل من أن يسمح بتشغيل كل القوة العاملة وينمو بمعدلات أضعف من أن تستطيع مواجهة العمالة الجديدة المؤهلة.

البطالة الإجبارية أو المقنعة والسافرة والجزئية

هي حالة التعطل التي يكون الفرد مجبراً عليها رغم بحته ورغبته في العمل وتشمل أنواع البطالة الثلاثة السالفة الذكر وتسمى أيضاً البطالة السافرة أو المكشوفة وتدخل في إحصاءات البطالة المقنعة والسافرة والجزئية يمكن تقسيم البطالة كذلك إلى بطالة مقنعة

وبطالة سافرة وجزئية، إذا وجد في وحدة إنتاجية أو في مؤسسة في القطاع العام أو الخاص عدد من العمال والموظفين يفيض عن الحاجة الحقيقية، وكان بالإمكان الإستغناء عن جزء منهم دون أن يطرأ خلل أو نقص في أداء العمل أو مجموع الإنتاج بمعنى آخر أن إنتاجيتهم الحدية معدومة، فإن ذلك الجزء يوصف بأنه بطالة مقنعة تميزها لها عن البطالة السافرة أو المكشوفة التي تورد في الغالب ضمن سجلات العاطلين إن حجم البطالة المقنعة يدمج ضمن إحصاءات الإستخدام والعمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد ومثال ذلك تسريح العمال كالطرد بشكل وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح، وتعد تلك البطالة قاسية جدا في كثير من الدول العربية ولا يوجد عادة أنظمة حماية إجتماعية أو إعانات حكومية بل تتقدم كل هذه المساعدات بالنسبة للعاطل في الدول الناهية لذلك تكون حادة وقاسية، أما في الدول المتقدمة فتكون أقل حدة حيث يحصل العاطل عن العمل على إعانة البطالة وإعانات حكومية وهذا النوع من البطالة هي حالة التعطل التي يكون الفرد مجبرا عليها رغم بحثه ورغبته في العمل وتشمل أنواع البطالة الثلاث.

تعني أن هناك عمالا يعملون إسما فعلا ويغضون اجورا ورواتب دون أي إنتاجية فعلية. فهي تمثل تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أي وجود عمالة زائدة والتي لا يؤثر سحبها من دائرة الإنتاج على حجم الإنتاج وبالتالي فهي عبارة على عمالة غير منتجة.

ويتضح هذا النوع من البطالة له مفهومين، هما، ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون ولكن ليس بكامل طاقاتهم أو يعملون في أعمال إنتاجياتهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى.

وهو الأكثر شيوعا، وينصرف المفهوم الثاني إلى الأفراد الذين يعملون في أعمال تكون فيها الإنتاجية الحدية للعمل الضئيلة جدا أو منعدمة، وقد تكون سالبة، مثل من يبيعون. كما يلاحظ هذا النوع يوجد في القطاع الصناعي، وتعاني غالبية المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام من ظاهرة البطالة المقنعة، لذلك كان من آثارها خلق حالة من التواكل السياسية والسلبية واستسهال القاء.

البطالة الإختيارية

إنها البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل ويفسر وجودها بالإرتفاع النسبي في تعويضات البطالة أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل، الدخل في الملكية بأنواعها أو من الإعانات والهبات المختلفة كالدخل من الإيجار، الفائدة من الإيداع والسندات الربح من الأسهم، فإذا كان تعويض البطالة قريبا من الأجر الحقيقي فقد يغري غير قليل من العمال على إختيار البطالة.

أن حجم هذه البطالة لا يؤخذ بعين الإعتبار عند الإجراء المسوح أو التعدادات الخاصة بسوق العمل أو السكان على التوالي ما عدا المستفيدين من تعويضات البطالة. وحالة التعطل التي يكون الفرد مجبرا والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الثابت والمستمر ويغلب وجود هذه البطالة في الأقطار القليلة النمو التي يسودها الركود وضعف التنمية، كما ينشأ لدي أفرادها إلى ميل إلى المعجزة الخارجية ولهذا تسمى هذه الدول بدول الإرسال والبلدان الموظفة لهذه العمالة بدول الإستقبال.

إن ديناميكية سوق العمل وسوق المنتجات تؤدي إلى تغير أذواق العمال إلى ترك أعمالهم اختياريا والبحث عن أعمال أفضل سواء من ناحية ظروف العمل والمزايا غير النقدية للعمل أو الأجر أو المزايا النقدية وقد يفصل العامل في هذه الحالة أن يتحمل عبء التعطل على أمل أن يجد عملا أفضل يحقق له مزايا أكثر تعوضه عما تكبده في فترة البطالة من تكاليف كما أن حركية السوق تدفع كذلك بعض المستهلكين لتغيير أذواقهم لصالح سلعة معينة وضد سلعة أخرى، فينتعش الطلب عن العمل لإنتاج السلعة الأولى ويتقلص مستوى العمالة في إنتاج السلعة الثانية وتظهر البطالة.

إن البحث عن العمل يكلف صاحبه تكلفة تعادل القيمة الحالية للأجور التي ضحى بها التكلفة الغير مباشرة والتكلفة النقدية للبحث عن العمل أي تكلفة الإستعلام عن الأعمال المختلفة الممكنة والتكلفة المباشرة وقيمة المنفعة التي يحصل عليها من وقت الفراغ والحقيقة أن العامل وهو في بطالة إختيارية يعمل على تعظيم منفعته المتوقعة عند مفاضلته بين الأعمال البديلة المتاحة، وسيختار من بينها العمل الذي يمكن أن يحقق له

منفعة أكبر من غيره إلا أن طول فترة البطالة تختلف من فرد إلى آخر نتيجة لعدة عوامل بينها:

تكلفة البحث والانتظار، فكلما ارتفعت هذه التكلفة كلما الفرد العاطل أكثر استعدادا لقبول أعمال ذات اختيارية أقل. الثروة، فإذا كان العامل يملك ثروة كبيرة كان أقدار على تحمل أعباء البطالة وأكثر تمسكا بالحث عن العمل الأفضل وهذا ما يؤدي إلى إطالة الفترة المتوقعة للبطالة.

تكلفة المصاريف لتغطية إستهلاكه، كلما كانت أكثر أزداد العبء في الإستمرار في البطالة، وبالتالي تقل فترة البحث عن العمل. خصائص دالة لإختيار العامل، فهذه الدالة تختلف من فرد إلى آخر. نضيف سببا خامسا يشترك فيه كل الأفراد العاطلون وهو مستوى النشاط الإقتصادي وما يمتاز به من إنكماش أو إنتعاش بدليل أن طول الفترة المتوسطة للبطالة في الإقتصاديات النختلفة أكبر بكثير عن الإقتصاديات المتطورة. البطالة المقنعة: وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العاملين، بشكل يفوق الحالة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة، لا تنتج شيئا تقريبا، ويسود هذا النوع في أغلب مؤسسات القطاع العام في بعض دول العالم الثالث.

كيفية معالجة البطالة

السياسة النقدية والمالية

يقصد بالسياسة النقدية بأنها السياسات والتدابير والأدوات التي ينفذها البنك المركزي للتأثير في العرض النقدي، يهدف تحسين الإقتصاد وتخفيفه عن طريق زيادة إجمالي المعروضات النقدية وخفض أسعار الفائدة، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة القوة الشرائية بشكل عام.

وأما السياسة المالية تعرف بأنها: مجموعة من الأساليب التي تتخذها الحكومة جنبا إلى جنب مع السياسة النقدية كل مشكلة الركود الإقتصادي والتقليل من نسب البطالة، وذلك من خلال خفض ضراب الذي يمنع الشركات والمستهلكين المزيد من المال لإنفاقه

وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات، ومنح الشركات القدرة على الإستثمار، وتوظيف المزيد من القوى العاملة.

يمكن تحفيز الإقتصاد أيضا عن طريق زيادة الإنفاق، والذي يتم على شكل برامج توظيفية تقوم الحكومة فيها بالتعيين مباشرة، وتتعاقد مع الشركات لتقديم الخدمات، وعلى الرغم من أن السياسة المالية تحتاج إلى وقت أطول تنفيذها، إلا أنها تعتبر أكثر فاعلية من السياسة النقدية، وتساهم بشكل كبير في منح الناس الثقة الضرورية بحكومتهم.

وهي توظيف السياسة النقدية في الركود الإقتصادي السيء يعتبر غير نافع لوحده، لذلك تتدخل الحكومة وتفرض السياسة المالية، فتخفض الضرائب كما يقوم الإحتياطي الفدرالي عند خفض أسعار الفائدة، مما يمنح المزيد من المال لإنفاقه من قبل الشركات والمستهلكين وبالتالي يزداد الطلب العام على المنتجات، وتزداد حاجة الشركات لإستثمار وتوظيف المزيد من الأيدي العاملة وبالرغم من أن السياسة المالية التوسعية تعتبر أكثر كفاءة من السياسة النقدية عند تنفيذها وأكثر ثقة، إلا أنها تأخذ بعض الوقت للبدء حتى يتفق الرئيس الكونغرس على خطوات السياسة.

وكما تقوم السياسة النقدية على التحكم في القوى العاملة والتوظيف والمردود الإنتاجي عن طريق زيادة عرض المال في السوق الإقتصادي من قبل نظام الإحتياطي الفدرالي الذي يقوم بخفض سعر الفائدة، مما يجذب البنوك لإقتراض المال منه، وبالتالي يزداد رأس المال البنوك، وتصبح أكثر استعدادا لتقديم قروض تنفق على السلع والخدمات من قبل الأفراد والشركات، وبالتالي زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية والطلب العام.

ويستفيد العالم النامي من الزمن يوميا في العملية الإنتاجية عادة ما بين (٨-٧) ساعات يوميا في أيام العمل الأسبوعيا.

وهو يقلد في ذلك الدول المتقدمة، والتي تفعل ذلك لأنها مضطرة إليه إذ أنها ليس لديه القوى العاملة الكافية لتشغيل الطاقة الإنتاجية فيها أكثر من وجبة عمل واحدة نتيجة لضمانة حجم رؤوس أموالها وبالتالي ضخامة حجم استثماراتها السنوية، وانخفاض معدل

الزيادة السنوية للسكان فيها، في حين أن حجم الإستثمارات في القوى العاملة لها بسبب في الجدول النامية الصغيرة جدا نسبيا ولديها في الوقت نفسه جيوش ضخمة من العاطلين يزداد حجمها سنويا زيادة كبيرة (فالزيادة السنوية في القوى العاملة فيها هائلة نتيجة لإرتفاع معدل الزيادة السنوية للسكان فيها) ولذلك فعليها أن تعوض النقص الهائل في رؤوس أموالها بتحويل الوقت إلى رؤوس أموال كبيرة الحجم.

لذا فالسياسة النقدية والمالية المقترحة للإنتقال التنمية الإقتصادية في الدول النامية إلى آفاق واسعة وبالتالي القضاء على البطالة، تتمثل في كيفية استغلال ثروته البشرية الضخمة والمتزايدة سنويا بمعدل كبير استغلالاً يمكنه من تحقيق نمو اقتصادي كبير والتي تحوله بسرعة إلى دولة متقدمة.

وفي الواقع أن عدد ساعات العمل اليومية في القطاعات المختلفة في ظل نظام تعدد وجبات العمل يتوقف على طبيعة كل قطاع فهناك نظام وجبتي العمل أو الثلاث وجبات العمل العادية أو الكبيرة ويتوقف اختيار أي من هذين النظامين على ظروف العرض في سوق العمل.

التدريب والتعليم

يعد التدريب السريع والفعال أحدهم الإستراتيجيات التي تتبعها الحكومة لتنمية مهارات الأيدي العاملة لديها من خلال تنفيذ برامج تدريبية ودورات تعليمية مجانية أو وظائف بع إنتهائهم من التدريب.

وتهدف الحكومة إلى منح العاطلين عن العمل مهارات جديدة تساعدهم على العثور على عمل ملائم لهم في مجالات الصناعات النامية، مثل: إعادة تدريب عمال الفولاذ ليتحصلوا على مهارات تقنية تؤهلهم لإيجاد عمل.

وهذا ما يضيف إلى المخاطر الإعتيادية للبطالة خطورة مركبة متمثلة بإحتمالية اتجاه هؤلاء العاطلين نحو الانحراف كنوع من الإنتقام من النظام الإجتماعي الذي لم يهيء لهم فرصة العمل المناسبة، على الرغم من أن المجتمع قد وفر لهم فرصة التعليم والتدريب

والتأهيل المجانية، وهنا خسارة مزدوجة للمجتمع والأفراد معا متمثلة بتكاليف تعليمهم وتدريبهم من ناحية وتكاليف فرصة لإنتفاع من الخدمات الضائعة فضلا عن التكاليف المرتبة عن جنودهم وانحرافهم.

جدول ١: معدلات البطالة حسب التعليم لسنة ٢٠٠٦م

المستوى التعليمي	معدلات البطالة %
أمي	15.9
يقرأ ويكتب	14.5
إبتدائية	18.3
متوسطة	18.3
إعدادية	17.2
مدارس مهنية	18.3
مراكز تدريب	9.9
دبلوم	15.5
بكالوريوس	19.8
دبلوم عالي	6.7
ماجستير	4.8
دكتوراه	—

كما تعاني بعض المشاريع من وجود قدر من البطالة المقنعة فيها مما يضيف إلى نسبة البطالة الظاهرة نسبة إضافية يضاف إلى ذلك وجود نسبة من العاملين في بعض النشاطات الطفيلية وانها شمية والمضاربة في قطاع الخدمات وربما هناك في بعض القطاعات السلعية من يمارس عملاً غير منتجاً ولا يخلق قيمة مضافة جديدة للمجتمع.

إن واقعا كهذه أدنى إلى استمرار عمل بعض العاملين في بعض القطاعات وفي ظل أجور منخفضة خشية التعرض للبطالة خارج القطاع العام ولكنهم في الوقت نفسه مارسوا

نوعاً من التخريب في هذا القطاع متمثلاً في انخفاض من إنتاجيتهم والخدمات التي يقدموها من ناحية ونشروا الفساد الإداري والرشوة وارض بممارستها من ناحية أخرى.

إن وضعاً كهذا ساهم في خلق مجموعة من المشاكل والتعقيدات انعكست على أداء العاملين وولائهم الوظيفي وعلى علاقات العمل والإنتاج والإنتاجية وعلى نفسية العاملين الآخرين الذين يرفضون الانحراف، كما أثر كذلك على فرص العمل ذاتها وعلى وبعد الكثير من العاملين يبحثون عن أكثر من فرصة عمل لمواجهة متطلبات المعيشة، مما أثر

توزيع الوظائف

في عام ٢٠١٢، قدر معدل البطالة في العلم بنسبة ١١ في المائة، وغالبا ما يبقى الباحثون من عمل عاطلين عن العمل لمدة تصل إلى سنة واحدة، إن معدلات البطالة مرتفعة بشكل خاص في صفوف النساء (١٨ في المائة) والشباب (٣٤ في المائة) ويتسم سوق العمل أيضا كالأتي:

مستويات منخفضة من خلق فرص العمل وخاصة في القطاعات ذات القيمة المضاعفة مما يؤدي إلى نقص في فرص العمل المتاحة.

هجرة داخلية وتهجير فسري كبيرين من أجزاء أخرى من المنطقة العربية ولاسيما سوريا. عدد كبير من العمال الذين يعملون في القطاع غير رسمي. هجرة العمال الشباب من ذوي المهارات. فصل مهني قوي وعدم تطابق المهارات.

عند استعراض البطالة حسب العمر والجنس فمن الواضح أن أعلى معدلات البطالة موجودة في الفئة العمرية ١٥-٢٤، ولدى النساء ١٥-٤ في المائة، مقابل ٥ في المائة للرجال، كما هو الحال في العديد من البلدان، الشباب عرضة أكثر بكثير للبطالة بالمقارنة مع السكان بشكل عام، وتمثل الفئة العمرية ١٥-٢٩-٧٢ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل، ويظهر الفرق بين بطالة النساء والرجال على جميع المستويات العمرية وتشهد النساء ضعف وأحيانا ثلاثة أضعاف معدلات البطال بين الرجال.

في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، كان عدد الطلاب الجامعيين أكبر بكثير مما كان عليه في العام ٢٠٠٨، وبلغ مجموع ٧٨٨-١٩١ من بينهم ٥٤ في المئة من الإناث و ١٥ في المائة من الطلاب

الأجانب ٣٧ في المائة من مجموع كانوا ملتحقين بالجامعة والنسبة المتبقية في الجامعة الخاصة لوحظت معدلات التحاق مرتفعة في المجالات التالية: الهندسة، وإدارة الأعمال، والإدارة والتكنولوجيا المعلومات، والعلوم والتعليم، والتسويق والبيع، والمالية والتصميم الجرافيكي والتصميم الداخلي والرعاية الصحية والإعلام.

وبحسب تقرير أجرته منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٥، تبلغ نسبة العمل غير الرسمي الكلي ٤٤٠١ في المائة، أي ٦١٤.٠٠٠ شخص بحسب التقارير.

ويتسم العمل غير الرسمي في سوق العمل بغياب لعقود العمل الصريحة والمسجلة أو تغطية الضمان الإجتماعي للعمال والموظفين، وتسجل حوالى ٦-٣٠ في المائة من العاملين كعاملين لحسابهم الخاص في عام ٢٠١٠، وهو معدل مرتفع على نحو غير عادي في بلد متوسط الدخل ويستطيع عادة المشاركة في أنشطة منخفضة الإنتاجية

جدول ٢: توزيع الطلاب الجامعيين بين مختلف مجالات الدراسة:

مجال الدراسة	العدد	النسبة المئوية
هندسة	11291	7
علوم طبيعة وصحية	11712	7
علوم	19345	12
علوم كمبيوتر	7477	5
علوم إنسانية	31957	20
علوم إجتماعية وقانون	29783	18
إدارة أعمال وخدمات	36783	23
اتصالات وفنون محلية	7353	5
تعليم	4066	3
زراعة	362	0.23
غيره	970	1

يتم الإعلان عن عدد محدود من الوظائف الشاغرة وأن المعروض من العمال المتوافرين يفوق بكثير عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها، كما يتبين عند استعراض الجدول في القطاعات المختلفة وبين مختلف أنواع المنظمات، تستخدم كل جهة فاعلة وسيلة فريدة للإعلان عن الوظائف، الأمر الذي يضطر الباحثين عن العمل إلى البحث بشكل منتظم في عدد من المصادر من أجل التأكد من تغطية جميع فرص العمل الممكنة.

الخلاصة

خلصت هذه الدراسة إلى أن البطالة تمثل ظاهرة معقدة تتجاوز كونها مجرد غياب العمل، إذ ترتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة. وقد بين البحث أن التعريف المعتمد للبطالة، كما ورد في الأدبيات العلمية ووفق ما أوصت به منظمة العمل الدولية، يركز على فئة القادرين والراغبين في العمل ولكنهم لا يجدون فرصة مناسبة، وهو ما يعكس عمق المشكلة في بنية سوق العمل. ومن النتائج اللافتة في هذه الدراسة أن الاقتصار على التصنيفات التقليدية للبطالة لا يكفي لفهم أبعادها الحقيقية، بل إن إدماج تصنيفات مكملة يتيح رؤية أكثر شمولاً، ويساعد في تشخيص دقيق للحالات المختلفة، مما يؤدي إلى اقتراح حلول أكثر فاعلية وملاءمة.

ومع ذلك، واجهت الدراسة بعض المحددات، من أبرزها اعتمادها على المنهج الوصفي والمصادر النظرية دون إجراء دراسة ميدانية تدعم النتائج ببيانات إحصائية حديثة. كما أن تنوع السياقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول قد يحد من إمكانية تعميم النتائج بشكل مطلق. وعليه، توصي الدراسة بإجراء بحوث ميدانية مستقبلية تتناول البطالة في سياقات محددة، مع توظيف مناهج كمية ونوعية أكثر تكاملاً، بما يساهم في تعميق الفهم وتطوير سياسات أكثر دقة لمعالجة هذه الظاهرة.

References

- Khalaf, F. H. (2006). *Al-nuqūd wa-al-bunūk*. 'Ammān, Jordan: Jidār al-Kitāb al-'Ilmī.
- Al-bīṭālah ladā al-shabāb. (2010). *Al-Majallah al-'Arabiyyah lil-Dirāsāt al-Amniyyah wa-al-Tadrīb, Jāmi'at Nāyif, al-Riyād*.
- Chappelow, J. (2019). *Ta'rīf al-bīṭālah*. Investopedia.
- Al-Rāwī, A. 'U. A. (2009). *Dirāsāt fī al-iqtisād al-'Irāqī ba'd 'ām 2003*. Dār al-Duktūr lil-'Ulūm.
- Dughaym, A. 'A. (2006). *Al-ṭarīq ilā al-mu'jizah al-iqtisādiyyah*. Miṣr: al-Maktabah al-Akādīmiyyah.
- Al-'Ubaydī, S. 'A. M. (2004). *Al-iqtisād al-islāmī. Jāmi'at al-Anbār, Wizārat al-Ta'līm al-'Ālī wa-al-Baḥṭh al-'Ilmī*.
- Amadeo, K. (2019, September 20). *Thalāthah asbāb ra'isiyyah lil-bīṭālah*. The Balance.
- Amadeo, K. (2019, September 20). *Thalāthah anwā' ra'isiyyah lil-bīṭālah wa-arba'ah idāfiyyah*. The Balance.
- Al-mu'ashshirāt al-iqtisādiyyah wa-al-bashariyyah fī duwal al-'ālam*. Trading Economics.
- Al-Rāwī, A. 'U. A. (2009). *Dirāsāt fī al-iqtisād al-'Irāqī ba'd 'ām 2003*. Dār al-Duktūr lil-'Ulūm.
- Dughaym, A. 'A. (2006). *Al-ṭarīq ilā al-mu'jizah al-iqtisādiyyah*. al-Maktabah al-Akādīmiyyah.
- Al-Ṭaḥāwī, M. S. (1977). *Intājiyyat 'unṣur al-'amal wa-taklifatih wa-'alāqatuh bi-al-mutaghayyirāt al-iqtisādiyyah* (Disertasi doktoral). Jāmi'at al-Qāhirah.
- Norsak, J. D. N. (1997). *Al-bīṭālah* (terj. M. 'Azīz & M. S. Ka'ibah). Banhāzī: Jāmi'at Qār Yūnus.
- 'Abd al-Karīm, A. (1998). *Binā' namūdhaj iqtisādī kullī 'alā al-tashghīl wa-āfāqih al-mustaqbaliyyah* (Tesis magister). al-Ma'had al-Waṭanī lil-Takḥṭīṭ wa-al-Iḥṣā'.

- Smith, R. E. (1994). *Iqtişādiyyāt al-ʿamal* (terj. F. B. Ṭāhir). al-Riyāḍ: Dār al-Marīkh.
- Al-Zayn, I. B. M. (2008). *Baṭālat al-mutaʿallimīn fī al-mujtamaʿ al-saʿūdī: ḥajmuhā, khaṣāʾiṣuhā, āthāruhā*. Dalam Muʿtamar Azmat al-Biṭālah fī al-ʿĀlam al-ʿArabī.
- ʿAlī, ʿA. F. (n.d.). *Dawr al-qitāʿ al-khaṣ al-ṣināʾī fī Miṣr* (Tesis magister). Jāmiʿat ʿAyn Shams.
- Chappelow, J. (2019, September 20). *Taʿrīf al-biṭālah*. Investopedia.
- Al-Jubūrī, M. M. (1999). *Al-istithmār al-siyāhī fī al-ʿIrāq* (Tesis magister). Jāmiʿat al-Mustanṣiriyyah.
- Khalaf, F. H. (2006). *Al-nuqūd wa-al-bunūk. Jidār al-Kitāb al-ʿIlmī*.
- ʿArab, ʿĀ. B. Ṭ. (1991). *Iqtişādiyyāt al-ʿamal*. Jāmiʿat al-Malik Saʿūd.
- Al-Kayyālī, ʿA. W., & Zuhayrī, K. (1974). *Al-mawsūʿah al-siyāsiyyah*. Bayrūt: al-Muʿassasah al-ʿArabiyyah lil-Abḥāth wa-al-Nashr.
- Zakī, R. (1997). *Al-iqtisād al-siyāsī lil-biṭālah*. Silsilat ʿĀlam al-Maʿrifah (No. 226). al-Kuwayt.